مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٢٨ع٥ ص ص: ١٨٧– ٢١١ (٢٠٢٠م)
DOI:10.4197/Art.28-5.7

القراءاتُ القرآنيةُ والتقعيدُ النحْوَيّ؛ دراسة تحليلية نقدية

د. حامد صبحي محمد حامد "السيوطي"
جامعة الملك عبد العزيز – كلية الآداب والعلوم الإنسانية

مستخلص. عمل هذا البحث على دراسة واقع القراءات القرآنية ودورها في التقعيد النحوي، وبيان مدى التناقض الذي وقع فيه النحاة بين موقفهم النظري من الاحتجاج بالقراءات وموقفهم التطبيقي من رد بعض القراءات، وتضعيف البعض، وتقديم الشعر والأقيسة العقلية عليى القراءات القرآنية في عملية التقعيد النحوي.
ثم بين البحث الفائدة التي أكسبتها القراءات القرآنية للقاعدة النحوية ومدى الرحابة والسعة التي عادت على القاعدة النحوية واللغة عموما من الاعتماد على القراءات القرآنية، وبيان مدى تواجد القراءات القرآنية في كتب النحو.

المقدمة

فقضية التقعيد النحوي من أهم القضايا التي شغلت بال اللغويين عامة والنحويين خاصة؛ لأنها هي الأساس التي تقوم عليه قواعدهم؛ لذلك اهتم بها النحاة وبينوا أصولها وحدودها والمنطلقات التي تنطلق منها من السماع والإجماع والقياس والعلة والاستصحاب، ويأتي السماع في مقدمتها وأهمها، ويأتي القرآن الكريم وقراءاته في مقدمة السماع وأول أعمدته.

مشكلة الدراسة

رغم تصريح النحاة وإجماعهم على أن القرآن الكريم وقراءاته سواء المتواترة أو الشاذة هو أول مصادر السماع إلا أنهم عند التطبيق قدموا الشعر واعتمدوا عليه في بناء قواعداهم، وكذلك أقيستهم المنطقية، والعلل المجردة البعيدة أحيانًا عن الواقع اللغوي، ويكفي دليلًا على ذلك إلقاء نظرة على كتب التقعيد النحوي ونسبة الشواهد الشعرية فيها مقارنة بالشواهد القرآنية–كما سيظهر في الدراسة– بل اعتمدوا على الشاهد الشعري الواحد –وربما مجهول القائل– وعلى العلل المنطقية، وردوا بعض القراءات الشاذة بل والمتواترة أيضا !!!!

أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة حول دور القرآن الكريم بقراءاته المتواترة أو الشاذة في التقعيد النحوي كما هو موجود بالفعل من خلال رصد واقع اعتماد النحاة الفعلي التطبيقي على القرآن الكريم بقراءاته مقارنة بالشعر أو بالعلل المنطقية والقياس العقلي، وبيان مدى التضييق الذي أصاب القاعدة النحوية وحرمانها من دخول عدد كبير من النماذج المسموعة بمختلف أنواعها قرآنًا أو شعرًا أو نثرًا تحت مظلة القاعدة، واعتبار هذه النماذج من قبيل الضرورة أو الشاذ ،والدخول في جدال طويل حول تخريجها وبيان وجه صحتها وتأويلها؛ مما أثقل كاهل النحو العربي.

ثم بيان الفائدة التي كانت ستعود على النحو عامة وعلى القاعدة النحوية خاصة لو أفسح المجال للقراءات القرآنية في التقعيد النحوي واعتمد عليها أكثر من الشعر أو الأقيسة المنطقية في التقعيد وبناء القاعدة ؛لأنه –الاعتماد على القراءات أكثر من الشعر والأقيسة العقلية– سيعطي القاعدة النحوية رحابة وسعة كبيرة في شمول عدد كبير من النماذج المسموعة التي حُكم عليها بالضرورة أو الشاذة؛ مما يخلص النحو العربي من خلافات كبيرة أثقلت كاهله وصرفت الجهود عن البحث عن الأسرار الدلالية في النصوص إلى محاولة إثبات صحة النص وموافقته للعربية ؛ ولذلك عنونت الدراسة بـــ "القراءات القرآنية والتقعيد النحوي؛ دراسة تحليلية نقدية" لتحليل واقع القراءات القرآنية في التقعيد النحوي ودراسته دراسة نقدية؛ لبيان الآفاق الرحبة التي كانت ستعود على القاعدة النحوية لو أُعتمد على القراءات القرآنية في التقعيد النحوي بصورة أكبر مما هي عليه.

وهو ما ستحاول الدراسة القيام به والكشف عنه؛ ولذلك تأتي الدراسة في المحاور التالية:

محاور الدراسة

المحور الأول: وفيه النقاط التالية:

أولًا: التقعيد النحوي ومصادره والتركيز على السماع.

ثانيًا: نماذج تطبيقية لرفض النحاة لبعض القراءات القرآنية، وتناقض ذلك مع موقفهم النظري بقبولها.

ثالثًا: بعض القواعد التي اعتمد في تقعيدها على الشعر أو الأقيسة العقلية فقط، ولو اعتمد على القراءات القرآنية لزال الجدل والخلاف.

المحور الثاني: مظاهر اهتمام النحاة بالقراءات القرآنية، وفيه:

أولًا: الكتب التي خصصت لتوجيه القراءات سواء المتواترة أو الشاذة، وكتب معاني القرآن وإعرابه.

ثانيًا: من اهتمام النحاة وعنايتهم بالقراءات القرآنية أنهم استشهدوا بها في مواطن الخلاف النحوي.

المحور الثالث

بيان أثر القراءات القرآنية في التقعيد النحوى سواء على مستوى المصطلح النحوي أو على مستوى الدلالة التي أضافتها للقاعدة.

المحور الأول

أولًا: التقعيد النحوي ومصادره والتركيز على السماع.

اعتمد التقعيد اللغوي عامة، والنحوي خاصة على مصادر متنوعة من السماع والإجماع والقياس والاستصحاب.

ويعد السماع اللغوي واحدًا من أهم مصادر التقعيد النحوي، وهو الأساس الذي بنيت عليه أغلب قواعد اللغة، وهو الطريق الطبيعى لمعرفة اللغة وبيان خصائصها؛ لذلك يعد السماع المصدر الأول من مصادر اللغة، وما عداه متفرع عنه، ومبني عليه سواء أكان الإجماع أم القياس أم غيره من مصادر التقعيد.

وهذا يدعونا إلى التساؤل عن معرفة معنى السماع؟ وما هي دوافع سماع الرواة عن الأعراب، ما هي حدود السماع عن الأعراب؟

معنى السماع:

السماع لغة: قال ابن منظور[١] السمع : حس الأذن،كما قال تعالى : " إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ " (ق: ٣٧) ، وقال ثعلب(٢): معناه خلا له فلم يشتغل بغيره ، وقد سَمِعهُ سَمعا وسِمعاً وسِماعاً وسماعه وسماعيه. قال اللحياني(٣): وقال بعضهم السمع المصدر،و السمع: الاسم والسمع أيضا الأذن، والجمع أسماع، وقال ابن السكيت(٤): السمع سمع الإنسان وغيره يكون واحدًا وجمعا.

السماع اصطلاحًا:

عرّف ابن الأنباري [٥] السماع بقوله: هو كلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، فخرج عنه ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم كالجزم ب(لن) والنصب ب(لم).

وعرّف السيوطي بعد ذلك السماع تعريفًا يُعد أكثر شمولًا، حدّد فيه ينابيع السماع ومصادره فعرّفه بقوله: " أعنى به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، الطبعة الأولى، الجزء ٧، مطبعة الأميرية، بولاق مصر، ١٣٠١هـ، ص ٢٥٦، مادة سمع

(٢) مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد أبو العباس المعروف بثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٦٠، مادة سمع

(٣) نوادر اللحياني في اللغة والمأثور عنه، لأبي الحسن علي بن حازم اللحيانى، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ٢٠١١، مادة سمع .

(٤) إصلاح المنطق، لابن السكيت، المحقق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٤٩م، مادة سمع.

(٥) الإغراب في جدل الإعراب، ابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، ط، الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، ص٤٦، ٤٧.

محمد – صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسن بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر "[١].

وهذا التعريف للسماع بأنه ما سمع من الكلام الفصيح سواء أكان من القرآن الكريم أم من الحديث الشريف أم من كلام العرب الفصحاء شعرًا ونثرًا يدعونا للحديث عن دوافع الرواة في السماع عن العرب وجمعهم للغة عنهم؛ لأن ذلك سيؤثر في المادة اللغوية المجموعة وبالتالي في التقعيد النحوي -كما سيظهر في باقي البحث-.

دوافع سماع الرواة عن الأعراب

تكاد الروايات [٢] تجمع على أن الاهتمام باللغة، وبداية الاشتغال بها، إنما تَشكّل لخدمة القرآن الكريم؛ وذلك من خلال تفسير آيات القرآن الكريم، وبيان معناها اللغوي بما يساعد في فهم معناها العام، ومع بداية الفتوحات الإسلامية ودخول الكثير من غير العرب إلى الإسلام، وظهور اللحن في اللغة عامة، ثم وصل إلى القرآن الكريم كان لابد من الحفاظ على النص القرآني من اللحن من خلال الحفاظ علية ووضع الضوابط اللغوية والقواعد التي تمنع اللحن من الوصول للنص القرآني.

ويرى بروكلمان[٣] أن أهم دوافع التقعيد اللغوي هي الخلافات اللغوية بين لهجات القبائل العربية بعضها ببعض من جانب، وبينها وبين لغة القرآن ولغة الشعر من جانب آخر.

ويرى شوقي ضيف[٤] أن هناك دافعًا آخر دفع إلى تقعيد اللغة والمحافظة عليها؛ ألا وهو اعتزاز العرب بلغتهم وخوفهم عليها من الأعاجم.

ويرى آخرون[٥] أن من الدوافع الدافع اللغوي، ويتمثل في تداخل اللغة العربية بغيرها من اللغات كالفارسية والسريانية.

وقد أدرك المشتغلون باللغة –منذ البداية- أن تعليم الناس اللغة هو الوسيلة الوحيدة التي يدفع بها خطر اللحن، فاتجهوا إلى ضبطها وتقعيدها من خلال أفصح نصوص اللغة، وهي عندهم: القرآن الكريم، والحديث الشريف وكلام العرب الفصحاء (شعرًا ونثرًا).

وكون القرآن الكريم المصدر الأول للسماع باعتباره المصدر الأفصح والأنقى والأبلغ على الإطلاق لم ينفِ الاعتماد على لغة العرب شعرًا ونثرًا لأن لغة العرب هي بوابة فهم القرآن الكريم ولغته، قال تعالى: " وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (192) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (193) عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ (194) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ(١٩٥)" (سورة

([١]) الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم ، جرس برس، بيروت، ١٩٨٨، ص٣٦.

([٢]) مسائل خلافية بين سيبويه والخليل، فخر صالح سليمان قدارة، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط١، ١٩٩٠، ص ٨.

([٣]) تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية عبد الحليم النجار، دار المعارف، ط٥، (د.ت)، ٢ /١٢٨.

([٤]) المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ط٢، (د.ت)، ص١٢.

([٥]) المفصل في تاريخ النحو، د. محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٧٩، ص ١٨- ٣٠.

الشعراء) ، بدليل ما رواه القرطبي في تفسيره عن عمر بن الخطاب– رضي الله عنه– وقد سئل عن لفظ في القرآن، قال: أيها الناس عليكم بديوانكم لا يضل . قالوا : وما ديواننا ؟ قال : شعر الجاهلية فإن فيه تفسير كتابكم[1].

وروى سعيد بن جبير[2] قال : " سمعنا عبد الله بن عباس يُسأل عن الشئ من القرآن فيقول فيه كذا وكذ، أما سمعتم الشاعر يقول كذا وكذا.

وعن عكرمة[3] قال: ما سمعت ابن عباس فسر آية من كتاب الله إلا نزع فيها بيتًا من الشعر.

ومن هذه الأقوال وغيرها يظهر جليًا كيف كانت اللغة عامة والشعر خاصة بوابة للقرآن الكريم ومفتاحًا لفهمه وتفسيره؛ ولذلك ازدادت الحاجة للسماع عن فصحاء العرب، والاحتجاج بكلامهم وصولاً إلى عصر التدوين والتأليف؛ إذ ظهر الاحتجاج بكلام العرب طاغيًا على الاحتجاج بلغة القرآن، فقد استشهد سيبويه– على سبيل المثال– بألف وخمسين بيتًا من الشعر في كتابه مقابل بضعة وثلاثمائة آية فقط[4].

(1) الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار عالم الكتب الرياض، ٢٠٠٣، ١٠/ ١١١.

(2) شرح ديوان الحماسة، الخطيب التبريزى ، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦، ٣/١.

(3) المرجع السابق، ٣.

(4) فهرس شواهد سيبويه، أحمد راتب النفاخ، دار الإرشاد ودار الأمانة، بيروت، ط١،١٩٧٠، ص١٩.

حدود السماع

لأهمية السماع ولمكانته الرئيسة في التقعيد النحوي وضع العلماء حدودًا لمن يؤخذ عنهم السماع تمثلت في الحدود الزمانية والحدود المكانية:

أما الحدود الزمانية فتتمثل في الفترة التي ظلت فيها اللغة سليمة خالية من العيوب واللحن على ألسنة العرب، وقد اعتنى العلماء بتحديدها من العصر الجاهلي إلى نهايات القرن الرابع الهجري، كما جاء عن السيوطي " وكلام العرب قبل بعثته–صلى الله عليه وسلم– وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا أو نثرًا [5].

ويظهر من كلام السيوطي أن الحدود الزمانية للسماع اللغوي تشتمل على العصر الجاهلي المحدد تقديرًا بمئتي سنة قبل الإسلام، ثم عصر صدر الإسلام كاملًا، وصولًا إلى الزمن الذي شاع فيه اللحن، وبدأ فيه الخطل يدب على ألسنة الأعراب، وكان ذلك في نهايات القرن الرابع الهجري، حيث ترك السماع عنهم ، ولم يأخذ أكثر العلماء بلغتهم، وفي هذا يقول ابن جني " وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاص مادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها ، وترك تلقي ما يرد عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا" [6].

(5) الاقتراح في أصول النحو ، ٣٦.

(6) الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة، د.ط، ١٩٥٢ ، ٥/٢.

وعلى ذلك فالحدود الزمانية لجواز السماع عن العرب، والاستشهاد بلغتهم تحدد بستمئة سنة، كحد أقصى، وهي الفترة الممتدة من مئتي سنة قبل الإسلام، حتى سنة (٤٠٠ هـ)، وليست كلها سماعًا مباشرًا ، إنما يدخل فيها الرواية عن العرب الفصحاء والأعراب ، والتي بدأها (١) أبو عمرو بن العلاء (٧٠ هـ) وتمتد حتى (٤٠٠هـ)

أما الحدود المكانية فيقصد به المكان الذي تمت فيه عملية السماع اللغوي، وهو محدد بفعل حركة الأعراب من بواديهم إلى حاضرتي السماع "البصرة"و"الكوفة" أو بفعل حركة رواة اللغة منهما (البصرة والكوفة) إلى بوادي العرب للسماع عنهم، والتي يمكن أن نجمل الحدود المكانية في القبائل التي أخذت عنهم اللغة كما ذكر السيوطي: "والذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدى ، وعنهم أُخذ اللسان العربى، من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليه اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"(٢).

وبالتالي تعتبر الحدود المكانية للسماع محصورة في القبائل الستة: قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين،ولم عن غيرهم من قبائل العرب كما بين السيوطي.

(١) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٨، ص٥-١٥.
(٢) الاقتراح في علم أصول النحو، ٤٤.

وهذه الحدود الزمانية والمكانية التي حددها النحاة لمصادر تقعيدهم سيظهر لنا فيما يلي تناقضهم في رفضهم بعض القراءات القرآنية المتواترة رغم أن صاحبها ممن تنطبق عليه الحدود الزمانية للسماع والأخذ عن العرب ناهيك أنه يقرأ نصًا مسموعًا متواترًا من أعلى درجات السماع والتواتر وهي القراءات المتواترة!!!

وهذا يدعونا للنقطة التالية لنماذج تناقض النحاة بين كلامهم النظري في الاعتماد على القراءات القرآنية ورفضهم لبعضها عند التطبيق.

ثانيًا: نماذج تطبيقية لرفض النحاة لبعض القراءات القرآنية، وتناقض ذلك مع موقفهم النظري بقبولها.

المتأمل لموقف النحاة من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته يلاحظ تناقضًا كبيرًا بين موقفهم النظري في أنّ كل ما قرئ به من القرآن الكريم وقراءاته جاز الاحتجاج به، وموقفهم التطبيقي عند توجيه بعض القراءات بردها أو غير ذلك من مواقفهم التي ستظهر معنا في السطور التالية.

أما موقفهم النظري فعبر عنه بجلاء السيوطي بقوله:" أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاجُ به في العربية، سواء أكان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًّا، وقد أطبق الناسُ على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معلومًا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجُزِ القياس عليه"(٣)

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو، ٣٦

وكذلك نجد ابن جني قبله يدافع عن القراءات وحجيتها ليست المتواتراة فقط بل حتى الشاذة بقوله عن القراءات الشاذة "(١) فسماه أهل زماننا شاذًّا؛ أي خارجًا عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه... لكن غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذًّا، وأنه ضارب في صحة الرواية بجِرانه، آخذ من سَمْت العربية مهلة ميدانه".

وكذلك نجد إمام مدرسة الكوفة(٢)-ثعلب- يساوي وجوه الإعراب في قراءات السبعة ولايفضل وجهًا على وجه، وإذا خرج إلى كلام الناس أخذ بالوجه الأقوى.

وكذلك نجد أبا حيان الأندلسي ينتصر للقراءات القرآنية لأنها الأفصح والأبلغ على الإطلاق بقوله(٣):" إن كلام الله أفصح كلام فينبغي حمله على الأفصح من وجوه الإعراب لا أن يُحمل محمل شعر امرئ القيس أو الأعشى".

وعليه فإن القراءات القرآنية يمكن تقسيمها حسب المتعارف عليه عند علماء القراءات إلى: القراءات المتواترة، والقراءات المشهورة، والقراءات الشاذة.

(١)المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ط: ١٩٩٩م ٣٢/١-٣٣.

(٢) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ،٤/ ٩٢،الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبى، ت ٧٥٦هـ - تحقيق د / أحمد محمد الخراط - ط دار القلم دمشق - ط أولى ١٩٨٦م ، الدر: ١/ ٤٨.

(٣) البحر: ١/ ١٥٩.

أما القراءة المتواترة فهي القراءة التي نقلها جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهي سندها(٤).

وأما القراءة المشهورة فهي القراءة التي صح سندها، ولم يبلغ درجة التواتر، ووافقت رسم المصحف ولو احتمالًا ووافقت وجهًا من وجوه العربية، واشتهرت عند القراء فلم يعدوها من الغلط أو الشذوذ[٥].

وأما القراءة الشاذة فهي القراءة التي لم يصح سندها، أو خالفت الرسم ، أو لا وجه لها في العربية[٦].

قال شهاب الدين الدمياطي:" القراءات بالنسبة للتواتر وعدمه ثلاثة أقسام: قسم اتفق على تواتره وهم السبعة المشهورة وقسم اختلف فيه وهم الثلاثة بعدها، وقسم اتفق على شذوذه وهم الأربعة الباقية[٧].

ويرى أبو عمرو الداني أن الأصل في القراءة هو التلقي والسماع لا القياس وغيره، وكأنه يومئ إلى صحة منهج القراءة فيقول: " وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها[٨].

([٤]) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٧٤، ٢٦٤/١.

([٥])المصدر السابق، ٢٦٤/١.

([٦])المصدر السابق، ٢٦٤/١.

([٧]) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٦، ص١٤.

([٨]) النشر فى القرءات العشر، محمد بن محمد الدمشقي، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، لابن الجزري، ١٠/١.

ويرى محمد عيد أن النحاة صرفوا أنفسهم قصدًا عن الاستشهاد بالقرآن والحديث مع علمهم بوجود هذه الثروة الموثقة من النصوص، إلا أنهم تحرجوا من استخدامها في دراستهم ووقف التحرز الدينى بينهم وبين الإفادة منها[١].

ومن المحدثين[٢] من يرى أن علم القراءات القرآنية سواء المتواتر منها أو الشاذ من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة الفصحى؛ لأن رواياتها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية واللغوية بعامة في مختلف اللهجات، بل إن من الممكن القول بأن القراءات الشاذة هي أغنى مأثورات التراث بالمادة اللغوية، والتي تصلح أساسًا للدراسة الحديثة.

ويظهر مماسبق اتجاه عدد كبير من العلماء إلى الاعتماد على القراءات القرآنية في التقعيد النحوي، بل إعطاء الأولوية في الاستشهاد للقراءة القرآنية حتى لو وصفت بالشذوذ خصوصًا إذا كان النقل بها صحيحًا، فهي أولى من الاعتماد على شعر مجهول القائل، فضلًا عن كونه عاريًا عن مجيئه بسند كما القرآن والحديث، وهذا ما جعل فخر الدين الرازى يعجب من تقديم الشعر على القراءات في التقعيد بقوله: "إذا جوزنا إثباتها بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن الكريم أولى، وكثيرًا ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلًا على صحتتها ، ولأن يجعلوا ورود القرآن دليلًا على صحتها كان أولى[٣].

ويبدي ابن حزم كذلك عجبه من ذلك فيقول :" ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر أبناء العرب لفظًا في شعر أو نثر جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلامًا لم يلتفت إليه ، ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه[٤].

وهذا هو الاتجاه الغالب على جمهور النحاة وخاصة المتأخرين منهم في جعل القرآن بقراءاته أولى في التقعيد النحوي من الشعر أو القياس أو العلة.

ولكن في المقابل نجد من النحاة من رد بعض القراءات، ولم يقتصر في هذا الرد على القراءات الشاذة بل وصل لبعض القراءات المتواترة، وبعضهم خطأها، فها هو المبرد يبالغ في رفضه لقراءة حمزة (٥)وغيره في قوله تعالى:"وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" النساء:١،بجر كلمة

(١) الرواية والاستشهاد، د. محمد عبيد، دار عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٨، ص ١٠٦.
(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، ص ٧ ـ ٨.
(٣) مفاتيح الغيب(التفسير الكبير)، فخر الدين الرازى،دار إحياء التراث العربى، بيروت ، ط:٣، ١٤٢٠ ه ، ٤٠١/٩.
(٤) الفصل فى الملل والأهواء والنحل، أبو محمد ابن حزم الأندلسى مكتبة الخانجى، القاهرة ، ١٠٧/٣.
(٥) البحر: ٢/ ١٤٧، روح المعاني ١٨٤/٤.

"والأرحامِ" فيما حُكي عنه(١):"لو صليت خلف إمام يقرأ " والأرحامِ" بالجر لأخذت نعلي ومضيت" ولم أقف على هذه الجملة في كتبه ،ولكنه رفض القراءة في الكامل بقوله"وهذا لا يجوز عندنا"(٢)

وبعضهم أنكر قراءة ابن عامر(٣) في قوله تعالى:" وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ "الأنعام:١٣٧،ببناء الفعل "زُين " للمجهول ورفع "قتلُ" على أنها نائب فاعل وبنصب "أولادَهم" وجر "شركائِهم" لأنه فصل بين المضاف"قتل" والمضاف إليه"شركائهم" بالمفعول "أولادهم" لدرجة أن الزمخشري وهو المفسر البليغ واللغوي الأديب قال عنها:" (٤) وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجًا مردودًا، فكيف به في الكلام المنثور وكيف به في القرآن الكريم المعجز بحسن نظمه وجزالته".

وهذه النماذج على سبيل المثال لا الحصر؛ لنبين الاتجاه الموجود لدى بعض النحاة في رفض بعض القراءات، والذي عبر عنه ابن الجزري مجملا القضية بقوله: " فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو، أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها " (٥)

(١) درة الغواص فى أوهام الخواص للقاسم بن على الحريرى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - ط دار نهضة مصر – ١٩٧٥، ٩٥.
(٢) الكامل في اللغة والأدب،٤٨/٢.
(٣) معجم القراءات ٣٢٢/٢، معاني الفراء٨١/٢، المقتضب ٢٢٧/٤.
(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ، محمود بن عمر الزمخشرى، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط.١(١٤١٨-١٩٩٨)، ٥٤/١.
(٥) النشر: ١/ ١٠.

والغريب في هذا الاتجاه الرافض لبعض القراءات القرآنية أننا نجد عالما لغويًا كبيرًا مثل ابن جني ألف كتابه المحتسب للدفاع عن القراءات الشاذة وبيان وجهها اللغوي وحجيتها النحوية نجده يرفض قراءة متواترة هي قراءة ابن عامر السابقة ويقول عنها في الخصائص:"وهذا في النثر وحال السعة صعب جدا، ولا سيما والمفصول به مفعول لا ظرف"(٦) .

وتخريج موقف ابن جني هذا ربما يرجع للتطور الفكري لديه بين المرحلة التي كتب فيها الخصائص وهي مرحلة زمنية سابقة لكتابة المحتسب، أو ربما هذه الحالة بعينها تظهر مدى التناقض الذي وقع فيه النحاة بين أصولهم ومنطلقاتهم النظرية وتطبيقهم العملي.

ثالثًا: بعض القواعد التي اعتمد في تقعيدها على الشعر أو الأقيسة العقلية فقط، ولو اعتمد على القراءات القرآنية لزال الجدل والخلاف.

كما قلنا سلفا إن الشعر وكلام العرب بوابة القرآن الكريم ومفتاحه؛ ولذا نقل السيوطي عن ابن عباس – رضي الله عنهما– قوله :"الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن، الذي أنزله الله بلغة العرب، فالتمسنا معرفة ذلك منه"[٧] وقوله :"إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب"[٨]، وقد لقيَ الشّعر عناية كبيرة

[٦] الخصائص ٤٠٩/٢.

[٧] الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ، ٩٧/١.
[٨] المرجع السابق، ٦٨/٢.

من طرف اللغويين حيث اعتبروه الدّعامة الأولى لهم، حتى لقد تخصّصت كلمة الشّاهد فيما بعد، وأصبحت مقصورة على الشّعر ولا تهتم بما عداه ، وقد كان اللغويون يستشهدون بالشعر المجهول قائله إن صدر عن ثقة يعتمد عليه[١].

لذلك نجد الشواهد الشعرية تملأ الكتب النحوية بل وتفوق الشواهد القرآنية في الاستشهاد بها ودرجة حضورها في كتب التقعيد النحوي، ولا أدل على ذلك من النظر في كتابين مهمين في تاريخ النحو؛ وهو كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد، فنجد الشواهد الشعرية سيبويه[٢]– على سبيل المثال– بألف وخمسين بيتًا من الشعر في كتابه مقابل أربعمائة وثلاث عشرة آية، على تقدير لدى العلماء ، ونجد الشواهد الشعرية في المقتضب بلغت(٧٤٦) بيتًا شعريًا، بينما بلغت الشواهد القرآنية فيه (٦١٤) آية تقريبًا .

وهذا التواجد الكبير للشعر في كتب التقعيد النحوي رغم أنهم قيدوا الاستشهاد بالشعر بقيود كثيرة وحددوا الحدود للشعراء الذين يستشهد بشعرهم ومن لا يستشهد بشعره كما ظهر في تناولنا للحدود الزمانية والمكانية للتقعيد النحوي، التي يمكن إيجازها باختصار في طبقات الشعراء المستشهد بشعرهم على النحو التالي:

١. طبقة الجاهليين: كزهير (ت ٦٦٧م) وطرفة (ت ٥٦٩ م) وعمرو بن كلثوم (ت٤٥٨م).

٢. طبقة المخضرمين وهم الذين شهدوا الجاهلية وصدر إلا سلام كالخنساء (ت ٢٤ ه) وحسان بن ثابت (٥٤ ه) وكعب بن زهير (ت ٢٤ ه).

٣. طبقة الإسلاميين: كجرير (ت ١١٠ ه) والفرزدق (ت ١١٠ ه) والأخطل (ت ٩٥ ه).

٤. طبقة المولدين أو المحدثين: وهم يبدعون في العصر العباسي، بشار بن برد (ت ١٦٧ ه) وأبي نواس (ت ١٩٩ ه) وغيرهما.

وقد أجمع علماء اللغة على أن شعراء الطبقتين الأوليين يحتج بشعرهم، بغير نزاع[٣]، ومعظم اللغويين يرون صحة الأخذ بشعر الطبقة الثالثة، غير أن بعضهم كان يأبى الاحتجاج به، وأما الطبقة الرابعة، فقد رفض اللغويون الاحتجاج بشيء من شعرها[٤]،فيما عدا الزمخشري الذي أجاز ذلك[٥].

كان الأصمعي يقول: "بشار خاتمة الشعراء، والله لو لا أن أيامه تأخرت لفضلته على كثير منهم"[٦] وواضح من ذلك أن مقصوده هو التوثيق اللغوي، إذ

---

(١) البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، القاهرة، مطابع سجل العرب، مصر، ١٩٧١م، ص ٤٢.

(٢) فهرس شواهد سيبويه، أحمد راتب النفاخ، دار الإرشاد ودار الأمانة، بيروت، ط١،١٩٧٠، ص١٩.

(٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ٦/١.

(٤) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د. محمد عيد، ص ١٢ – ١٣.

(٥) يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى: (وإذا أظلم عليهم) وأظلم: يحتمل أن يكون غير متعد وهو الظاهر، وأن يكون متعديًا منقولًا من ظلم الليل، وتشهد له قراءة يزيد بن قطيب: أظلم، على ما لم يسم فاعله، وجاء في شعر حبيب ابن أوس (أبي تمام) (ت٢٣١هـ): هما أظلما حالي ثمت أجليا.. ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب (الكشاف، الزمخشري، ٤٣/١).

(٦) الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، مطبعة دار الكتب المصرية، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٥٢م، ٣٣/٢.

لا تحمل هذه الألفاظ على منطوقها من حيث "ختام الشعراء أو الطبع في الشعر أو ساقة الشعراء"(١).

وإن لم يكن الشاهد الشعري من عصر الاحتجاج دعي الشاهد مثالًا للاستئناس لا للبرهنة كشعر المتنبي والمعري وغيرهما. وابن قتيبة يقول: "كان جرير والفرزدق والأخطل وأمثالهم، يعدون محدثين وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: لقد كثر هذا المحدث وحسن، حتى لقد هممت بروايته(٢).

وهذا التواجد الكبير للشواهد الشعرية في التقعيد النحوي مع ضبط قواعد قبولها والاحتجاج بها وحد الحدود للمقبول منها من عدمه شيء إيجابي وأفاد النحو واللغة فائدة كبيرة إلا أنه من جانب آخر أضر النحو لأن بناء القواعد على الشواهد الشعرية فقط ضيق القواعد النحوية وأغلق جانبًا واسعًا من سعة اللغة العربية؛ لأن الشعر له لغته الخاصة وقوانينه الخاصة من وزن وقافية ،فالاعتماد على الشعر فقط في التقعيد النحوي ضيق اللغة،وترتب عليه خلاف كبير وجدال لا حدود له بين النحاة في الانتصار للقاعدة أم للنصوص المتعارضة مع ظاهر القاعدة كما سيظهر في المسائل التالية:

أولًا: مسألة (٣)عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور إلا إعادة حرف الجر محتجين بحجج منطقية كثيرة موجودة في المصادر وكلها تدور حول أن الجار والمجرور كشيء واحد فإذا عطفت عليه كأنك عطفت الاسم على حرف الجر ،وغيرها من الحجج العقلية التي لا تقف أمام المأثور المسموع وخاصة النص القرآني، ومنه قراءة حمزة"تساءلون به والأرحامِ" وأيضا قوله تعالى (وكفر به والمسجدِ الحرام)البقرة٢١٧،" بجر كلمة "المسجد"بالعطف على الهاء في "به"لا بالعطف على "سبيل" ،لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته(٤)"، بل إن الشواهد الشعرية (٥)كثيرة على جواز هذا العطف ومنها قول الشاعر: (٦)

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

وبهذا يظهر جليا لنا أن الاعتماد على النص القرآني يخلصنا من مسألة خلافية من أكبر المسائل الخلافية التي شغلت النحاة قديما وحديثا، وملأت كتب النحو بين مؤيد ومعارض، ويرجعنا إلى مبدأ مهم من مبادئ التقعيد النحوي ألا وهو السماع أولى من غيره في الحجية والاستدلال، فما بالنا إذا كان المسموع هو النص القرآني.

ثانيًا: مسألة (٧)عدم جواز الفصل بين المتضايفين إلا في الشعر اضطرارًا، حيث ذهب كثير من النحاة إلى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الشعر، وبعضهم أجاز الفصل بينهما بالظرف

(١) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د. محمد عيد، ص١٢٤.
(٢) الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق: أحمد شاكر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٦٤هـ، ٦٣/١.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٦٦/٢-٤٦٧.

(٤) شرح التسهيل لأبى عبد الله محمد بن جمال الدين بن مالك، ت ٦٧٢هـ - تحقيق د / عبد الرحمن السيد و د / بدوى المختون - ط دار هجر - ط أولى ١٩٩٠م ، ٣٧٦/٣.
(٥) شرح التسهيل٣٧٦/٣-٣٧٧.
(٦) البيت غير منسوب، من بحر البسيط، الكتاب٣٨٣/٢،شرح المفصل٧٨/٣-٧٩ .
(٧) الكتاب ١٧٧/١-١٧٩الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٢٧/٢ ،شرح التسهيل٢٧٦/٣-٢٧٧، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك١٥٨/٣-١٦٤

والجار والمجرور؛ لأنهما يجوز فيهما التوسع ما لا يجوز في غيرهما، وعلة عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه عند مَن منع ذلك أنهما كالجزء الواحد،بل "(١)كالكلمة الواحدة؛لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة التنوين"

ومما جاء في الشعر على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحملوه على الضرورة قول عمرو بن قميئة:

لما رأت سَاتِيدما اسْتَعبرتْ لله دَرُّ اليومَ مَنْ لامها

حيث فصل بين المضاف "در" والمضاف إليه "مَن لامها" بالظرف "اليوم".

وتأتي قراءة ابن عامر أقدم القراء السبعة "وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم" بالفصل بين المضاف "قتل" والمضاف إليه "شركائهم" بمعمول المضاف- المفعول-" أولادهم" أكبر دليل على جواز الفصل بين االمضاف والمضاف إليه لوروده في قراءة متواترة معتبرة وقارئها من أقدم القراء السبعة،وهو ممن يحتج بكلامه فضلا عن سماعه وتلقيه ؛لأن القراءة بالتلقي والسماع، كما أن الأمر ليس مقتصرا على قراءة ابن عامر إنما توجد شواهد كثيرة(٢) معضدة لها نثرية وشعرية،ومنها :قراءة(٣) "مُخلفَ وعدَه رسلِه" بالفصل بين المضاف"مخلف" والمضاف إليه "رسله" بالمفعول "وعده"،وغيرها من الأدلة التي ذكرها العلماء(٤) التي توجب علينا أن ننهي الخلاف على هذه القضية التي تعد القضية الأكبر إشغالًا للنحاة قديمًا وحديثًا ،وأخذت حيزا كبيرا في كتب النحو ،ومنع جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه يدخلنا في دوامة تأويل وتخريج هذه النماذج الكثيرة ،وأما إجازة الفصل يجنبنا الجدال والخلاف ويفتح المجال أمام هذه النماذج لإضافة رحابة للغة العربية وقواعدها ،خاصة وأن أقوى الأدلة على جوازها قراءة ابن عامر ،وهي قراءة متواترة ،وهو من كبار التابعين، وممن يحتج بكلامهم ويكيفه شاهدًا على فصاحته أنه تلقى القرآن الكريم على يد سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه ،كما قال البنا الدمياطي(٥)

ثالثًا: إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة حيث اتفق النحاة في إعمال (إنْ) بنصب اسمها، وجوز ابن هشام الإعمال والإهمال ورجح الإهمال(٦) ولكنهم اختلفوا في قراءة قوله تعالى:" قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ"طه:٦٣بالتخفيف والإهمال، أو بالتشديد والإعمال في اسم الإشارة (هذان) وهي المشهورة ، فمن أعملها مع التشديد نصب اسم الإشارة محلا واعتبره مبني لأنه ألزم المثنى طريقة واحدة في جميع حالات الإعراب واعتبرها لغة مشهورة بين قبائل العرب كخثعم وبني الحارث بن كعب ، ومن أهملها

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك١٥٨/٣.
(٢)شرح التسهيل٢٧٧/٣، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك١٦١/٣-١٦٢.
(٣) معاني الفراء٨١/٢ ، البحر المحيط٤٣٩/٥.
(٤)شرح التسهيل٢٧٧/٣، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك١٦١/٣-١٦٢،الخلاف النحوي في إعراب القرآن المنسوب للزجاج١٤٩-١٥٢.
(٥)إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر٣٢/٢-٣٣.
(٦) شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، ص١٩٠.

أعرب اسم الإشارة رفعًا بالألف لأنه مثنى ونصبًا وجرًا بالياء وهي ما جاء بها المصحف والرسم القرآني.

وإلزام اسم الإشارة ألف المثنى في حالات الإعراب الثلاثة هي لهجة بني الحارث بن كعب وخثعم وبعض بني عذرة فهم يقولون :" ضربت الزيدان ، ومررت بالزيدان، كما تقول :جاءني الزيدان ونسبها الزجاج إلى كنانة، وابن جني إلى بعض بني ربيعة ، فهؤلاء كلهم يلزمون المثنى الألف ويعربونه بحركات مقدرة(١).

وقد قرأ ابن كثير "إنْ هذان" بتخفيف "إنْ" وتشديد نون "هذان"(٢) ، وقرأ حفص عن عاصم "إنْ هذان" بتخفيف النونين، وعن الأخفش إنها خفيفة في معنى الثقيلة وهي لغة قوم يرفعون بها، ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى "ما" التي تعمل عمل ليس.

وعلى ذلك فهي لغة مشهورة عند بعض القبائل ، وقد نزل بها القرآن الكريم واستشهد بها شعراؤهم كقول هوبر الحارثي(٣)

تَزَوَّدَ مِنَا بَيْنَ أُذْنَاهُ ضَرْبَةً ... دَعَتْهُ إلى هابِي التُّرَابِ عَقِيمِ

ومحل الشاهد (بين أذناه)، والقياس أن يقول (بين أذنيه) للإضافة، ولكنه ألزم المثنى طريقة واحدة حتى في حال الإضافة لأنها لغة عندهم.

وبعضهم عامل (إنْ) معاملة (ما) العاملة عمل (ليس) قال القرطبي : وهذه القراءة " قراءة حفص وابن كثير" سلمت من مخالفة المصحف وفساد الإعراب ويكون معناها "ما هذان إلا ساحران" (٤)

ومع هذا الاختلاف في القراءة اختلف النحاة في التقدير وعدمه في الإعراب ، والبحث للقراءة المخالفة عن تخريج لأجل موافقة اللغة، ولذلك قالت بعض المدارس بجواز أن تكون (إن) مخففة وتعمل ، وقال بعضهم تعمل عمل (ليس) ومن هنا يظهر تأثير القراءة على تأصيل القاعدة النحوية التي تتفق مع لغة العرب ولهجاتهم الواردة عن بعضهم ؛ولذلك القول بالجواز عمل "إنْ" المخففة من الثقيلة يعطي القاعدة النحوية رحابة وسعة في احتواء النماذج المسموعة عن العرب.

رابعًا:جواز نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب "لعل" أو رفعه حيث منع البصريون نصب الفعل المضارع في جواب "لعل" وأما الكوفيون فقد أجازوا نصبه بعد الفاء في جواب "لعل"(٥) واستدلوا على جوازه بقوله تعالى:" وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا " غافر، ٣٦-٣٧ ،فقد اختلف في قراءة (فأطلع) بالرفع

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، فى هامش شرح ابن عقيل، عبدالله بن عقيل العقيلي بهاء الدين، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار التراث ، دار مصر للطباعة، ١٩٨٠، ١/٥٨-٥٩.

(٢) النشر فى القرءات العشر، محمد بن محمد الدمشقي، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، لابن الجزرى، ٢ /٣٢١.

(٣) التبيان في تفسير القرآن –أبي جعفر محمد بن الحسن الشيخ الطوسي، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٢٠٩، ٧/ ١٨٤ سر صناعة الإعراب، ٢/ ٧٠٤، جمهرة اللغة، ص ٧٠٧،خزانة الأدب، ٧/ ٤٥٣، شرح المفصل، ٣/ ١٢٨.

(٤) الجامع لأحكام القرآن، ١١/ ٢١٧

(٥) المغني لابن هشام، مرجع سابق، ٢٠٦.

والنصب، فقد قرأ حفص عن عاصم بالنصب بخلاف باقي القراء السبعة الذين قرؤوها بالرفع (١).

فمن نصب الفعل فقد جعل الفاء سببية ناصبة للفعل في جواب الترجي ومن رفعه عطفة على ما قبله(٢) أما البصريون فقد تأولوا الآية إما بحمل (لعل) على التمني بمعنى (ليت) أو بعطف الفعل على معنى (لعلي أبلغ) على تقدير : لعلي أن أبلغ، فان خبر (لعل) يقترن ب(أن) كثيرًا(٣).

وأما الكوفيون فقد أجازوا نصبه بعد الفاء في جواب (لعل)(٤) واستدلوا على جوازه بهذه القراءة وبقول الشاعر: (٥)

علّ صروف الدهر أو دولاتها تدلننا اللّمّة من لمّاتها

فيكفي شاهدًا على صحة هذه القاعدة النحوية الآية والبيت الشعرى الفصيح، وبعيدًا عن التأويلات والتعليلات، ما دام الشاهد الفصيح قد ورد بها؛ ولهذا عدها ابن هشام قاعدة يقاس عليها، وقد ذكرها في تعداده لمواضع نصب الفعل المضارع بها بعد فاء السببية قال: والترجي كقوله تعالى:" لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا" في قراءة بعض السبعة بنصب (أطلع) لأن (لعل) قد شاركت أدوات الطلب الستة في أنها لغير الإيجاب، ثم إن قراءة النصب أبلغ من غيرها لما فيها من عمق دلالي في سياقها فانها تكشف أن فرعون كان في ذروة غضبه وأعلى مراحله إذ ادعى الألوهية ونفي أن يكون هناك إله غيره ، فقال:" وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي" القصص: ٣٨، فكان هذا كدعاة للتكبر والتبجح فيرتجى من الصرح الذي طلب من هامان بناءه أن يطلع به إلى موسى وبهذا ناسب كل لفظة في رواية حفص سياقها الذي وردت فيه(٦)، فكشفت عن الحالة النفسية التي كان يعيشها فرعون من عدم الاتزان.

ولكل من القراءتين دلالة معنوية تختلف عن الأخرى لأن "معنى قراءة النصب متى بلغت الأسباب اطلعت، ومعنى الرفع" لعلي أبلغ الأسباب ،ثم لعلي أطلع بعد ذلك، إلا أن (ثم) أشد تراخيا من الفاء"(٧)، وعن الطبرسي قال: من رفع فأطلع فعلى معنى لعلي أبلغ ولعلي أطلع ومثله قوله (لعله يزكى أو يذكر) وليس بجواب، ومَن نصب جعله جوابًا بالفاء لكلام غير موجب، والمعنى إني إذا بلغت واطلعت(٨)

---

(١) التيسير، ١٥٥.
(٢) معاني القرآن للفراء، مرجع سابق، ٢٣٥/٣.
(٣) المغني لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، وحمد علي حمد الله، ١٩٦٤، ط١، ص٦٢٣.
(٤) المغني لابن هشام، مرجع سابق، ٢٠٦.
(٥) هذان بيتان من مشطور الرجز، وقد أنشدهما ابن جني في الخصائص ٣١٦/١، وابن منظور " ع ل ل" ولم يعزهما، وأنشدهما في "لم م م " ونسب الإنشاد للفراء والاستشهاد هنا في قوله "عل" فقد جاء به المؤلف لمثل ما جاء بالبتين السابقين من أجله شاهدًا لمجيء عل ساقطة اللام الأولى مدعيًا أن ذلك يدل على أن أصل لعل هو عل، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ١٧٨/١.
(٦) القيمة الدلالية للتراكيب النحوية في قراءة حفص عن عاصم للدكتور المشهداني، مجلة المصباح العدد١٠ ،ص١٩.
(٧) جامع الأحكام، القرطبي، ٢٠٧/٨.
(٨) مجمع البيان، للطبرسي، ٨١٢/٨.

المحور الثاني

مظاهر اهتمام النحاة بالقراءات القرآنية:

سنحاول في هذا المحور إظهار اهتمام النحاة بالقراءات القرآنية، وتقديرهم لدورها في التقعيد النحوي من خلال عرض موجز جدًا بقصد التدليل على الفكرة والاستشهاد عليها فقط لإثباتها لا العمل على استقصائها؛ لأن الاستقصاء يخرج البحث عن هدفه ، وهو ليس مجالنا الآن ، ويمكن إظهار هذا الاهتمام في عدة أمور من أهمها:

أولًا: الكتب التي خصصت لتوجيه القراءات سواء المتواترة أو الشاذة، وكتب معاني القرآن وإعرابه.

ثانيًا: ومن اهتمام النحاة وعنايتهم بالقراءات القرآنية أنهم استشهدوا بها في مواطن الخلاف النحوي.

وهو ما سيظهر في السطور التالية.

أولًا: أما الكتب التي خصصت لتوجيه القراءات سواء المتواترة أو الشاذة، وكتب معاني القرآن وإعرابه فقد عمل النحاة على بيان ما في القراءات من وجوه إعرابية ودراسة تلك الوجوه وتحليلها والاستشهاد عليها من كلام العرب، قال الزركشي متحدثًا عن توجيه القراءات :" فنٌ جليل ، وبه تعرف جلالة المعاني ، وجزالتها ، وقد اعتنى الأئمة به ، وأفردوا فيه كتباً"[١] .

فهذا التوجيه لم يكن مقصورًا على القراءات العشر، بل تعداه إلى القراءات الشاذة لما فيها من ملامحَ نحويةٍ ولغويةٍ عديدةٍ ، وأحيانًا يكون هناك توجيه للنوعين معًا في كتاب واحد، فهذه ثلاثة مناهج تأليفية في توجيه القراءات ، فمن النهج الأول : معاني القراءات لأبي منصور الأزهري والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، والحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ، وحجة القراءات لأبي زرعة والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب.

ومن النهج الثاني وهو توجيه القراءات الشاذة: المحتسب لابن جني، وإعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري.

ومن النهج الثالث وهو الجمع بين توجيه القراءات المتواترة والشاذة :البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي، ويبدأ كل مصنف من هذه المصنفات بذكر صاحب القراءة وضبط قراءته، ثم يشرع في توجيهها حسب قوانين الصناعة ، ويعربها ويشرح معناها، ويستشهد عليها من شعر العرب ومنثورهم ، وقد يجتهد في إيجاد وحدة معنوية بين قراءتين أو أكثر، وقد لا يكون ثمة وحدة فيسعى المؤلف في التوجيه الذي يراه في ضوء علوم العربية المختلفة ، مِنْ لغةٍ ونحو وصرف وبلاغة

---

(١) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبي الفضل، دار إحياء الكتب العربية، منشورات عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٩٧٥، ٣٣٩/١.

وقد حاول موجهو القراءات قدر إمكانهم استقصاء وجوه الإعراب في تلك القراءات حتى وإن كان وجهًا غريبًا؛ فها هو السمين الحلبي يقول في مقدمة كتابه: " فإني تعرضتُ للقراءات المشهورة والشاذة وما ذكر الناس في توجيهها ولم أترك وجهًا غريبًا من الإعراب وان كان واهيًا ، ومقصودي بذلك التنبيه على ضعفه حتى لا يغتر به من اطلع عليه ... وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري ، فإنه لب كلام أهل هذه العلوم[١].

من هنا نخلص إلى أن النحويين أوْلَوا القراءات عنايتهم، فألفوا فيها كتبًا ضخمة، وتتبعوها قراءة قراءة، ووجهوا كل قراءة، وحشدوا الشواهد في توجيهها، وتلك عناية فريدة امتازوا بها عن غيرهم من أصحاب العلوم الأخرى، وهذا من أوثق العلائق بين النحو وعلم القراءات.

ثانيًا: ومن اهتمام النحاة وعنايتهم بالقراءات القرآنية أنهم استشهدوا بها في مواطن الخلاف النحوي، فعندما يحتدم الخلاف النحوي كما هو الحال بين البصريين والكوفيين نجد أن الاستشهاد بالقراءة القرآنية قائم على أشُدّه ، وحاضر في كل مساجلات الخلاف، وذلك يظهر جليًا في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ؛ إذ كل فريق في أكثر من مقام حاول الاستشهاد بقراءة تدل على صحة مذهبه واستقامة منهجه ، وربما كان الكوفيون أكثر استشهادًا بالقراءات من البصريين ، لكن في النهاية كلا الفريقين جنح إلى الاستشهاد بالقراءات متى وجد لذلك سبيلًا ، ولو تصفحنا كتابًا في الخلاف النحوي ككتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لوجدنا أنه تضمن عدة قراءات سيقت لأجل الاستشهاد بها على الفريق المخالف، فمثلًا في جواز إعمال "إنْ" المخففة من الثقيلة احتج البصريون بأن قالوا: الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى: (إِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) هود : ١١١. في قراءة من قرأ بالتخفيف وهي قراءة نافع وابن كثير[٢].

وفي جواز العطف على الضمير المجرور "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: مررت بك وزيدٍ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب، قال الله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) النساء: ١ ،بالخفض في كلمة "الأرحام" وهي قراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات[٣].

كذلك ذهب الكوفيون إلى جواز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين ومعهم يونس بن حبيب البصري، ومما استدلوا به قراءة ابن عامر: (قَالَ قَدْ

---

(١) الدر المصون، ص ٥، ٦.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٩٦.

(٣) المرجع السابق ٢/٤٦٣ .

أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) سورة يونس: ٨٩ ، بسكون نون تتبعان(١).

وهكذا ظهر لنا–جليًا–كيف اهتم النحاة بالقراءات القرآنية وخدموها واهتموا بها واعتمدوا عليها في التقعيد النحوي والخلاف النحوي.

المحور الثالث

بيان أثر القراءات القرآنية في التقعيد النحوى سواء على مستوى المصطلح النحوي أو على مستوى الدلالة التي أضافتها للقاعدة.

سنحاول في هذا المحور بيان الآثار التي عادت على القاعدة النحوية من الاعتماد على القراءات القرآنية في التقعيد النحوي، وأهمها هو إدخال الجانب الدلالي في القاعدة ؛مما أكسب القاعدة ثراءً وقوةً والتصاقًا بالنص ،الذي هو هدف القاعدة من أجل الحفاظ عليه، وإضافة لذلك إدخال مصطلحات جديدة على المصطلحات المتعارف عليها –كما سيظهر– مصطلحات تغلب عليها النصية والدلالية، لا النظرية والمصطلحات المجردة، فمثلًا على مستوى المصطلحات نلاحظ عند تناول العلماء للقراءات القرآنية بالإعراب أو بالتوجيه غلبة مصطلحات خاصة بالقراءات تغلب عليها النصية والدلالية على المصطلحات المشهورة لدى النحاة، كما في:

١– مصطلح "المبتدأ"

حيث عرفه ابن هشام بأنه"الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد "(٢)، والمبتدأ نوعان مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر بشرط اعتماده على نفي أو استفهام، ولكنا نجد علماء القراءات يقولون: "مرفوع بالابتداء" ، وأحيانا "مرفوع على أنه مبتدأ"، كما جاء عن أبي السعود العمادي في تفسير قوله تعالى:(أَوَآبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ) الصافات :١٧،حيث قال: " رفع على الابتداء، وخبره محذوف عند سيبويه، أي: أو آباؤنا الأولون أيضا مبعوثون" (٣).

وهناك مِن علماء القراءات مَن قال(٤) "مبتدأ" ، والفرق بين المصطلحين "الابتداء" و"المبتدأ" هو أن الابتداء يعني"(٥)جعلك الاسم أو ما فى تقديره مُعرى من العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه، أما المبتدأ فهو الاسم أو ما يأتي في تقديره ".

٢– مصطلح "نائب الفاعل"

لقد تحدث كثير من النحاة عن هذا المصطلح، ولقد اختلفوا في تسميته، حيث قال الرضي :" فعل ما لم يسم فاعله، أي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله، وإنما أضيف إلى المفعول ، لأنه بُني له" ، وقال ابن الحاجب :"فعل ما لم يُسم فاعله: هو ما حذف فاعله"(٦).

وقال المبرد :"المفعول الذي لا يذكر فاعله"(٧)

---

(١) المرجع السابق ٦٦٧/٢.

٢)شرح قطر الندى وبل الصدى ، جمال الدين بن هشام الانصارى ، دار الخير ، المدينة المنورة ، د.ط، ص١١٧

٣)إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادى ، دار إحياء، التراث العربى، بيروت لبنان ، ج٧، ص١٨٧

٤) البحر المحيط، مرجع سابق،١٦/٨.

٥)شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، أبو محمد عبد الله بن يوسف، ابن هشام ، تحقيق محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربى ، لبنان ، ط.١(١٤٢٢ـ ٢٠٠١)، ص٩٧.

(٦) شرح الرضي على الكافية ، ٤ /١٢٨.

(٧) المقتضب، أبو العباس ، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت، (١٣٨٨) ٤ /٥٠

ومن أمثلة ما جاء على هذا المصطلح وكلام علماء القراءات والمفسرين حوله قوله تعالى:" يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ "البقرة: ٢٦٩.

حيث "قرئ على البناء للفاعل، أي: ومن يؤته الله الحكمة والإظهار في مقام الإضمار الاعتناء بشأنها وللإشعار بعلة الحكم"فقد أوتي خيراً كثيرا" أي أي خير كثير فإنه قد خير له خير الدارين "وما يذكر"، أي :وما يتعظ بما أوتي من الحكمة أو ما يتفكر فيه"(١)

وجاء عن القرطبى أنه قال: "إن مَن أعطي الحكمة والقرآن فقد أعطي أفضل ما أعطي مَن جمع علم كتب الأولين من الصحف وغيرها "(٢)

وقرأ الجمهور "يؤت" مبنيا للمفعول الذي لم يسم فاعله، وهو ضمير "مَن" وهو المفعول الأول، والثاني: "الحكمة "، وقرأ ابن مسعود "يؤته""بإثبات الضمير الذي هو مفعول" (٣).

أما الآثار والفوائد التي أضافها الاعتماد على القراءات القرآنية في التقعيد النحوي على مستوى إدخال الجانب الدلالي في القاعدة؛ مما أكسب القاعدة ثراءً وقوةً والتصاقًا بالنص فيظهر في المسائل التالية:

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، مرجع سابق،ج١، ص٢٦٢.
(٢) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٣/٣٣٠.
(٣) معجم القراءات ، عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين ، د. ط،د.ت ، ٣٩٠/١.

قال تعالى " وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ" (الأعراف: ٥٧)

جاء في توجيه كلمة"بشرًا" والقراءات الواردة فيها وخاصة قراءة"نشرًا" أنها تحتمل أن تكون مفعولًا مطلقًا أو حالًا؛ مما وسع المعاني المحتملة في الآية وزادها رحابةً وسعةً وثراءً، كما في:" وهو الذي يرسل الرياح" عطف على الجملة السابقة وقرئ الريح "بشرا" تخفيف بشر جمع بشير أو مبشرات، وقرئ بفتح الباء على أنه مصدر بشره، بمعنى باشرات أو للبشارة، وقرئ نشرا بالنون المضمومة جمع نشور، أي: ناشرات ونشرًا على أنه مصدر في موقع الحال بمعنى ناشرات أو مفعول مطلق"(٤)

وقال الزمخشري:"قرئ "نشرا" وهو مصدر نشر، وانتصابه إما لأن "أرسل" و"نشر" متقاربان، فكأنه قيل: نشرها نشرًا ، وإما على الحال بمعنى منتشرات (٥).

لأن المفعول المطلق هو المصدر الفضلة المتسلط عليه عامل من لفظه كضربت ضربا أو من معناه ك"قعدت جلوساً "، وقد ينوب عنه غيره ك" ضربته سوطا"، وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وإن لم تكن مصدرًا،؛وذلك على سبيل النيابة عن المصدر، نحو: "كل" و"بعض" مضافين إلى المصدر" (٦)

(٤) إرشاد إلى السليم إلى مزايا القرآن الكريم،٣/ ٢٣٤
(٥) الكشاف،مرجع سابق، ٢ /٤٥١.
(٦) شرح قطر الندى وبل الصدى، ٢٢٦

ومرتبط بهذه القضية من احتمالية الآية للحال والثراء الذي عاد النص القرآني من هذه الاحتمالية قوله تعالى: " وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ " البقرة: ١٢٧، يقول الزمخشري "ربنا: أي يقولان ربنا، وهذا الفعل في محل النصب على الحال، وقد أظهره عبد الله في قرءاته، ومعناه: يرفعانها قائلين ربنا "(١)، والقراءة بزيادة الفعل "ويقولان " أي" ويقولان: ربنا تقبل " هي قراءة أُبي بن كعب وعبد الله بن مسعود (٢).

وقال أبو حيان :" ربنا تقبل منا " أي يقولان ربنا تقبل منا ، وقد قرئ به والجملة حال منهما"(٣).

وتفصيل هذا التوجيه ببيان وجهه النحوي والدلالي جاء عن أبي السعود بقوله :"وقد قرىء به على أنه حال منهما عليهما السلام وقيل: على أنه هو العامل في إذ، والجملة معطوفة على ما قبلها والتقدير ويقولان ربنا تقبل منا إذ يرفعان أي وقت رفعهما، وقيل: وإسماعيل مبتدأ خبره قول محذوف، وهو العامل في " ربنا تقبل منا" فيكون إبراهيم هو الرافع وإسماعيل هو الداعى ، والجملة في محل النصب على الحالية أي وإذ يرفع إبراهيم القواعد والحال أن اسماعيل يقول: ربنا تقبل منا. والتعرض لوصف الربوبية المنبئة عن إفاضة ما فيه صلاح المربوب مع الإضافة إلى ضميرهما عليهما السلام لتحريك سلسلة الإجابة، وترك مفعول تقبل مع ذكره في قوله تعالى:" رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ "إبراهيم: ٤٠؛ ليعم الدعاء وغيره من القرب والطاعات التىمن جملتها ما هما بصدده من الثناء كما يعرب عنه جعل الجملة الدعائة حالية"(٤)

وكذلك قوله تعالى: "وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ" الأحزاب: ٣٣، لقد ورد في هذه الآية قراءاتان متواترتان إحداهما بكسر القاف والأخرى بفتحها للفعل "قرن"،حيث قرئ بكسر القاف في الفعل "قِرن" حيث قرأها ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى والأعمش (٥) على توجيه (٦): وقرئ بكسر القاف من وقر يقر وقارا ، إذا ثبت واستقر وأصله أو قرن ففعل به ما فعل بعدن من وعد أو من قر يقر حذفت إحدى رءأي اقررن ونقلت كسرتها إلى القاف كما تقول : ظلن"، كما جاء عن الفراء أيضا في معانيه :" وقِرنَ بكسر الراء من "واقرِرن" فيحول كسرة الراء إذا سقطت إلى القاف"(٧) .

أما قراءة الفتح: فوجهها أبو السعود بقوله " أمر من يقر من باب علم وأصله اقررن فحذفت الراء الأولى وألقيت فتحتها على ما قبلها كما في قولك: ظلن أو من قار يقار إذا اجتمع"(٨)

١) الكشاف، ١ /٣٢٢ .
(٢) معجم القراءات ، عبد اللطيف الخطيب، ١٩٣/١.
٣) أنوار التنزيل وأسرار التنزيل ، القاضى ناصر الدين أبى سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي ، دار الرشيد ، دمشق، ط١،(١٤٢١ـ ٢٠٠٠)، ١٣٧/١.
٤) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ١٦١/١.
(٥) معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، ٧ /٢٨٤.
(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٤: ٢٢٥.
(٧) معاني القرآن، الفراء، ٢: ٣٤٢.
(٨) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، مرجع سابق، ص١٠٢.

قراءة الفتح أي "وقرن" وهي قراءة أبو جعفر وعاصم والوليد بن مسلم وعن ابن عامر على انه أمر من قررن يقررن (١).

وهكذا خدمت القراءات القرآنية اللغة بأن وسعت جذورها اللغوية وأحييت بعض اللهجات عن قبائل العرب، وزادت من المعاني المحتملة للنص القرآني.

الخاتمة

نخلص من هذا البحث بهذا التناول إلى النتائج التالية:

- الأهمية الكبيرة للقراءات القرآنية في الدرس اللغوي عامة، والتقعيد النحوي خاصة.
- وقوع النحاة في تناقض كبير بين موقفهم النظري من الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وموقفهم التطبيقي من رفض بعضها أو تضعيفها.
- التأثير الكبير للقراءات القرآنية على التقعيد النحوي سواء على مستوى المصطلح النحوي أو على مستوى الدلالة التي أكسبتها للقاعدة وزادت من ثرائها الدلالي.
- الاعتماد على القراءات القرآنية أكثر في التقعيد النحوي يفتح آفاقًا رحبة للدرس اللغوي بكل مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.
- يجب على الدرسات المستقبلية إعطاء أولوية أكبر لدور القراءات القرآنية في التقعيد النحوي على مستوى الدلالة.
- اهتمام النحاة المتأخرين بالقراءات القرآنية أكثر من المتقدمين.
- تقديم الشعر والأقيسة العقلية على القراءات القرآنية–عمليًا– في التقعيد النحوي ضيق اللغة، وأثقل النحو العربي بخلافات كثيرة.
- الاعتماد على القراءات القرآنية في التقعيد النحوي بصورة أكبر مما هو عليه يخلص النحو العربي من خلافات كبيرة أثقلته، ويوسع آفاق اللغة وقواعدها.

المصادر والمراجع

(١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين البنا الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٦.

(٢) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٧٤.

(٣) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء، التراث العربي، بيروت، لبنان .

(٤) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د. محمد عيد، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.

(٥) إصلاح المنطق، لابن السكيت، المحقق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٤٩م.

(٦) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣/١.

---

(١) معجم القراءات، عبد اللطيف، ج٧، ص٢٨٣

(٧) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٥.

(٨) الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، مطبعة دار الكتب المصرية، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٥٢م.

(٩) الإغراب في جدل الإعراب، ابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، ط، الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م،

(١٠) الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جرس برس، بيروت، ١٩٨٨،

(١١) إنباه الرواة على أنباه النحاة، علي أبو الحسن القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٩٨٦.

(١٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دار الفكر، بدون تاريخ.

(١٣) أنوار التنزيل وأسرار التنزيل، القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، دار الرشيد، دمشق، ط١،(١٤٢١–٢٠٠٠).

(١٤) البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، القاهرة، مطابع سجل العرب، مصر، ١٩٧١م.

(١٥) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

(١٦) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبي الفضل، دار إحياء الكتب العربية، منشورات عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٩٧٥.

(١٧) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل، ١٩٦٥.

(١٨) البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ.

(١٩) تاريخ آداب العرب، مصطفي صادق الرافعي، مكتبة الإيمان، ١٩٩٧، ط١.

(٢٠) تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية عبد الحليم النجار، دار المعارف، ط٥، (د.ت).

(٢١) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة البابي الحلبي وشركاؤه، المقدمة.

(٢٢) التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الشيخ الطوسي، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٢٠٩.

(٢٣) التفسير اللغوي للقرآن الكريم، مساعد الطيار، دار ابن الجوزى، الرياض، ط:١، ١٤٢٢هـ.

(٢٤) جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن

التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ٢٠٠١م.

(٢٥) الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار عالم الكتب الرياض، ٢٠٠٣.

(٢٦) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (د.ط)، ١٩٧٩.

(٢٧) الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة، د.ط، ١٩٥٢.

(٢٨) الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت ٧٥٦هـ – تحقيق د / أحمد محمد الخراط – ط دار القلم دمشق – ط أولى ١٩٨٦م

(٢٩) درة الغواص فى أوهام الخواص للقاسم بن على الحريرى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ط دار نهضة مصر – ١٩٧٥.

(٣٠) دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، تحقيق: كمال بشر، الناشر: دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٩٧.

(٣١) الرواية والاستشهاد، د. محمد عبيد، دار عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٨.

(٣٢) شرح التسهيل لأبى عبد الله محمد بن جمال الدين بن مالك، ت ٦٧٢هـ – تحقيق د / عبد الرحمن السيد و د/ بدوى المختون – ط دار هجر – ط أولى ١٩٩٠م

(٣٣) شرح ديوان الحماسة، الخطيب التبريزي، د. ط، عالم الكتب، بيروت، د.ط، ١٩٩٦.

(٣٤) شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله بن يوسف، ت: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط.١(١٤٢٢– ٢٠٠١).

(٣٥) شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام الأنصاري، دار الخير، المدينة المنورة، د.ط.

(٣٦) الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق: أحمد شاكر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٦٤هـ.

(٣٧) الصاحبي في فقه اللغة، أحمد ابن فارس بن زكريا الرازي، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧.

(٣٨) صبح الأعشى في صناعة الإنشا، أحمد بن علي القلقشندى تحقيق: يوسف علي الطويل، الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧.

(٣٩) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الرياض، ط٢.

(٤٠) عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٤.

(٤١) غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، مكتبة ابن تيمية، ط ١٣٥١هـ.

(٤٢) فهرس شواهد سيبويه، أحمد راتب النفاخ، دار الإرشاد ودار الأمانة، بيروت، ط١، ١٩٧٠.

(٤٣) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ط٢، ١٩٧٨.

(٤٤) القيمة الدلالية للتراكيب النحوية في قراءة حفص عن عاصم للدكتور المشهداني، مجلة المصباح العدد١٠.

(٤٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشرى، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط.١(١٤١٨-١٩٩٨).

(٤٦) لسان العرب، ابن منظور، الطبعة الأولى، الجزء ٧، مطبعة الأميرية، بولاق مصر، ١٣٠١هـ.

(٤٧) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١٩٩٤م.

(٤٨) مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد ألو العباس المعروف بثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٦٠.

(٤٩) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ط: ١٩٩٩م.

(٥٠) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، أحمد بن الحسين، ابن خالويه ، مكتبة المتنبي، القاهرة، ١٩٣٤م.

(٥١) المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ط٢، (د.ت).

(٥٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، المكتبة المصرية، ٢٠١٤.

(٥٣) مسائل خلافية بين سيبويه والخليل، فخر صالح سليمان قدارة، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط١، ١٩٩٠.

(٥٤) معاني القرآن، الإمام أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، دار عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣.

(٥٥) معاني القرآن، أبو جعفر النحاس، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١.

(٥٦) معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، د. ط، د.ت

(٥٧) مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر، بيروت، د.ط، ١٩٩٨.

(٥٨) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، فخر الدين الرازى، دار إحياء التراث العربى، بيروت ، ط:٣، ١٤٢٠هـ.

(٥٩) المفصل في تاريخ النحو، د. محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٧٩.

(٦٠) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، فى هامش شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل العقيلي

بهاء الدين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة، ١٩٨٠.

(٦١) النشر فى القرءات العشر، محمد بن محمد الدمشقي، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، لابن الجزرى.

(٦٢) نوادر اللحياني في اللغة والمأثور عنه، لأبو الحسن علي بن حازم اللحياني، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ٢٠١١.

Quranic Recitations and Grammar Correction: A Critical Analysis Study

Hamed Sobhi Al-Suyuti

Abstract .this research examines the reality of Qur'anic readings and their role in grammatical complexity, and shows the extent of contradiction between the grammarians between their theoretical stance of invoking the readings and their applied attitude towards the response of some readings, weakening some, and presenting poetry and mental measures to the Qur'anic readings in the process of grammar complexity.
Then, the research showed the usefulness of the Qur'anic readings of the grammatical base and the extent of the spaciousness and capacity that returned to the grammatical base and the language in general from relying on the Qur'anic readings.